

إفتتاحية

الحمد لله رب العالمين

هذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ يبسط أمامك صورة تحليلية جديدة تماما علي حقل دراسات حقوق الإنسان ، فهو يصدم الوعي الإنساني المعاصر بحقيقة مفزعة ، وبناءا علي دراسات تاريخية واجتماعية وفلسفية موثقة ، إذ تكتشف قرب نهاية الكتاب أن حقوق الإنسان التي تناضل أنت وكفاح غيرك في كل بقاع الأرض من اجل تحقيقها وتطبيقها ، إن هي إلا وسائل لتكريس تمايز وسيادة رأس المال علي من لا يملكون ، وأنها تكرر اللامساواة الخفية بين بني البشر . ومن الأهمية بمكان ونحن نطالع تلك الدراسة الصادمة أن نتلمس كيف تحوى النصوص الدستورية والقانونية - التي شرعها دعاة حقوق الإنسان المعاصرين ، مفارقة مؤلة حيث تتمثل الأزمة في كيفية التوفيق بين الأمل الإنساني الطوباوي العميق في حياة تسودها المساواة والعدالة ، وبين حق الإنسان في التمتع بثروته وإمكاناته وجهده دون حدود أو قيود . هكذا يواجهك وودي ويس بتلك المغالطة التي تحملها حركة حقوق الإنسان في صلب بنيانها التاريخي ، رغم أنها في صورتها المعاصرة تعد نتاجا لصراع وكفاح عميقين في التاريخ بذلهما الإنسان من اجل تحقيق حياة افضل تمتلئ بالعدل والمساواة والكرامة ، ولكن هيهات ، فالجانب الآخر للإنسان وفطرة التملك تسمي حثيثا لفرض مبادئ السيطرة والأنانية وتعلو قدرات وتراكمات رأس المال فتسمي للسيطرة علي حركة المجتمع ، وتبدأ في توجيه عمليات الإصلاح السياسي - والدمقرطة - لصالحه والا لجأت إلى إعاقته وإبطاء حركتها ، وهو المشاهد الآن عني معظم الساحات السياسية ..

والادهي أن وودي ويس يكشف سر تركيز الغرب وخاصة الولايات المتحدة والحاحهم الشديد علي أهمية نشر وتطبيق الحقوق ذات المحتوى السياسي وإغفال الحقوق ذات المحتوى الاقتصادي، وذلك تهربا من الالتزامات المادية التي تفرض عليهم دورا اكبر - وفقا لقدراتهم وتاريخهم في مجال الحقوق - في تطبيق تلك الحقوق بين دول العالم الثالث ، وهو دور يكلفهم الكثير من رفاهية شعوبهم الذين عاشوا ردحا طويلا علي امتصاص ثروات الشعوب الأخرى زمن الاستعمار، خاصة وان ملامح العولة لم تتبد كاملة حتى الآن بعد، لذا تخشاها الولايات المتحدة نفسها بأكثر مما تخشاها دول العالم الثالث لان العولة هي ثمرة عجز كل الأنظمة بما فيها القوى العظمي نفسها عن حل مشكلات الإنسانية الرئيسية التي يسمي خطاب حقوق الإنسان إلى تحقيقها في إطارين عامين هما الحرية والعدالة....

محمد المغربي

حقوق الإنسان

استلهاما من عمل مهمل في النظرية الاجتماعية الكلاسيكية ، وإضافته على أفكار مستقاة من آراء (بارنجتون مور و نوربرت إلياس و ميشيل فوكو) يقوم أنتوني وودي ويس بوضع الأسئلة ويجيب عليها :

كيف أصبحت حقوق الإنسان متشابكة مع علاقات القوى والسلطة ؟
كيف يمكن لطبيعة ذلك التشابك أن يتغير حتى تؤدي حقوق الإنسان إلى خدمة أفضل لصالح غالبية البشر في الكون؟

وبهذا العمل ، يشرح وودي ويس كيف ولماذا تطور الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان إلى تلك الأساليب المتميزة التي مر بها في أربع مواقع رائدة ، بريطانيا والولايات المتحدة واليابان والأمم المتحدة.

وعلى هذا الأساس يقوم بعرض دراسة اجتماعية عامة - لأول مرة - لتطور خطاب حقوق الإنسان العالمية وهذا العرض يمثل تحديا مصادما مع الفكر الحالي و سياساته في ذلك المجال الواعد رغم كونه حساسا للاهتمام العالمي بصورة متزايدة.

و أنتوني وودي ويس هو عميد دراسات العلوم الاجتماعية في جامعة سيتي بلندن ، و هو مؤلف لعديد من المقالات و الكتب مثل:

تفعيل حقوق الإنسان عالميا و العولة ، و حقوق الإنسان و قانون العمل في آسيا المظلة على المحيط الهادئ.

تقدير

عندما جلست لكتابة كلمات التقدير هذه ، فوجئت بذلك الإدراك المشجع بأنني كنت أعمل في مجال علم اجتماع حقوق الإنسان لثلاثين عاما ، كان ذلك مشجعا لأنني أيقنت أنه كان موضوعا شيقا بدا كما لو كان بالأمس فقط ، حتى إنني قضيت صيفا أو صيفين - كانت هي تلك الأيام ١ - وأنا أعمل في ورقة بحثي الطويلة القاسية لتطوير قانون العمل الأمريكي وذلك في مطبخ صديقي تيرى ورد ينجهام في مدينة ميدا فال - الذي مازال أفخم مطبخ كتبت فيه وأكثره راحة - وهو مشجع كذلك لأن - كما سيكتشف القارئ سريعا - هناك الكثير أمانا كي يتم العمل ، والكثير لتصويبه وكذلك لتطويره خاصة إذا ما كان يحمل بعض التعارض الى حد ما .

وفي عملي المبكر اهتممت بتطوير النظرية الضرورية لإعطاء معنى للعلاقة بين المجتمع / الحقوق بربطها في عدد من دراسات الحالة الأهلية (وودي ويس ١٩٩٠ ، ١٩٩٠ ب ، ١٩٩٢) .

وفي كتابي الأخير استكملت التحول من التركيز على الدراسات الأهلية الى المستوى العالمي الذي بدأ في كتابي (العولة ، حقوق الإنسان وقانون العمل في آسيا المحيط الهادي) ١٩٩٨ .

وهكذا فان كتابي تفعيل حقوق الإنسان للعمل دوليا ، (سنة ٢٠٠٣) يحدد بعض الدروس العملية والتحليلية من حالات الدراسة التي أفحصها لفهم وتحسين حقوق الإنسان في مجال العمل على المستوى العالمي . وفي النص الحالي ينصب اهتمامي على تركيب وتطوير ما تعلمته حتى الآن حول حقوق الإنسان بشكل عام .

و برغم أن الكتاب الحالي قد تم التركيز فيه على المستوى العالمي ، في حالة حقوق الإنسان على الأقل ، فإن المستوى المحلي هو مصدر للمستوى العالمي كما أن العالمي هو أيضا ما يعيشه معظمنا •

و أن التميز المنهجي لذلك هو أن منهج المقارنة يستمر كي يبقى إطارا صالحا للتفسير الاجتماعي بالفعل لدرجة أنه في رأيي فإن قيمة كثير من العمل المتوافر حاليا على العولة يفسده نقص معرفة المؤلفين بالمجتمعات الأخرى لا بمجتمعاتهم هم ، و لهذا السبب فقد قمت بتطوير جزءا كبيرا من المشكلة التالية بواسطة مناقشة و ربط و مقارنة و معارضة تلك الأساليب في ثلاث من المجتمعات هي إنجلترا و الولايات المتحدة و اليابان التي كانت بين دراسات الحالة التي قمت بها مبكرا •

إنجلترا لأنها أصل صدور خطاب حقوق الإنسان المعاصر ، و الولايات المتحدة لأنها كانت أكثر الدول تأثيرا في تشكيل نسق حقوق الإنسان الحالي ، و اليابان لأنها تمثل النموذج الكلاسيكي لما يحدث لخطاب حقوق الإنسان حينما يسكن مجتمعا غير غربي بنجاح ، كما سمعنا في مرات كثيرة خلال الشهور التالية لاحتلال العراق • و هكذا فإن تقارير التطوير الرسمي لتلك المجتمعات قد اشتقت من أعمال المبكرة ، و على أية حال ، فإن تلك الدراسات قد اختصرت و تم تبسيطها للقراءة بالإضافة لاختبار دقتها ، و الأكثر مدى معقوليتها مقابل الدراسات الأكاديمية الحالية • و قد تم تطوير تلك الدراسات بصورة متميزة في أساليب متعددة كي ما تسهم في تحليل جديد لطبيعة و تنمية حقوق الإنسان المطروحة هنا •

الا أنه بالرغم من حقيقة أن أغلب النصوص الأصلية هي غير مطبوعة فإنني مازلت أشعر ضرورة أن أتقدم بالشكر لكل من : بلوتوبريس (وودي ويس ١٩٩٠) • و بيرج (وودي ويس ١٩٩٠ ب) و روت ليدج (وودي ويس ١٩٩٢) • لتصريحهم لي باستخدام المادة العلمية التي سبق لهم نشرها •

و أخيرا أود أن أشكر الآتي أسما وهم لنصائحهم المتعددة و الهامة لدعمهم و معاونتهم لي : آياتوكيتا ، فرانك بيرس ، كوستاس دوزيناس ، بانديت ، رود برودهيرست ، ماكسين مولينو

، فيتي أسكيل ، برايان تيرنر ، ستيفن تشيو ، هاورد تامير ، جون سولومس ، أليس بلوش ،
ميريل هينج ، كيري لي • وكل طلابي الممتازين الآخرين ، وزملائي الأكاديميين وغيرهم في
قسم علم الاجتماع في جامعة سيتي •

كلركنويل

مقدمة

الحقوق و السلطة

لتحديد المصطلح بوضوح - بقدر الإمكان - ولكن بتناول كافة جوانبه المباشرة فإن كلمة "الحقوق" تشير إلى مجموعة من التوقعات المطبقة قانونا بالنسبة لكيفية وجوب تصرف الآخرين - بشكل واضح و غالبا هي الدولة - تجاه حاملي هذه الحقوق ، و تلك التوقعات قد تتخذ شكل تحديدات لمتطلبات سلوك الآخرين ، إذ يجب على حاملي هذه الحقوق أن يكونوا شخوصا مستقلة لها الصفة "الشخصانية" القانونية ، أي أن يتمتع عليها أن تكون أشخاصا ذاتية الأخلاق و لهذا تكون قادرة على اتخاذ القرارات وعلى تقبل المسؤوليات كما في حالة الأشخاص البالغين ، و النقابات المهنية ، و المؤسسات أو الدول ، و الأكثر جدلا أن حاملي تلك الحقوق قد يكونوا أعضاء في جماعات معترف بها للقيام بدعاوى للحماية أو / و لدعم أسس مبادئ "التبادلية" لأنهم قد حرموا إمكانية السلطة الذاتية نتيجة لعوامل مثل : العمر "الأطفال" ، أو الجنس ، أو النوع ، أو التوجه الجنسي ، أو الفقر ، أو المرض العقلي و الجسمي ، أو الإقلمية ، و مع احترام الأفراد و حاملي الحقوق و حدود المتطلبات الملقاة على عاتق الآخرين و قد تتعلق بشخصية صاحب هذا الحق ، أو ملكيته أو العلاقات و التوقعات الذاتية المحددة قانونا ، و عندما أقول أنني بمثل هذا الفهم سوف أتناول كل الجوانب مباشرة فإن الجدل الذي أحمله هو بين دعاة نظرية القانون الطبيعي ودعاة الوضعية القانونية فيما يتعلق بطبيعة هذه الحقوق (وللإطلاع على مقدمة رائعة لهذا الجدل راجع جونز ١٩٩٤) و وفقا لنظرية القانون الطبيعي ، فإن حقوقا معينة توجد مستقلة عن أو سابقة للقانون و لذلك فهي فطرية لدى الكائنات البشرية سواء كانوا أفرادا أم أعضاء في جماعات بمعنى أن البشر يولدون بها .

بالنسبة لدعاة الوضعية القانونية - على سبيل التعارض - فكل الحقوق تعد غير فطرية بالنسبة للأفراد "وضعية" و الجماعات أي أنها تخلق و تضاف للأشخاص الطبيعيين بفعل قوى خارجية غالبا بواسطة مواد تشريعية أو قرارات قضائية و لأنها بهذه الدرجة من التمايز فيجب أن يكون واضحا في الحال سبب التزام عالم الاجتماع بمعسكر دعاة الوضعية القانونية و لإيضاح ذلك ببساطة فان نظرية الوضعية القانونية تترك مساحة للمدخلات الاجتماعية بالنظر إلى فهم تطور هذه الحقوق و ربطها بأصحابها في حين أن نظرية القانون الطبيعي تفضل ملء هذه المساحة بتنبؤات من نوع أو آخر . و وفقا لغالبية الآراء الغربية المثقفة فان صاحب نظرية القانون الطبيعي "جون لوك" كان دائما على حق ، أو على الأقل حكيما ، حينما قرر أن بعضا من مجموعة الأفكار التي نعرفها الآن على الأقل بحقوق الإنسان ، كان لها أصلها فيما أدركه على انه حرية كونية موهوبة من الله سبقت تدوين العقد الاجتماعي :

" فالبشر كما يقال أحرار جميعهم بالطبيعة ، و متساوون ، و مستقلون ، و لا أحد يمكن أن يستبعد من تلك الحالة و يخضع لسلطة سياسية لآخر دون رضاه شخصا ، و ذلك يتم بالاتفاق مع الآخرين للتوحد و التجمع في إطار مجتمع واحد من أجل راحتهم ، و أمنهم و سلامة حياتهم فيما بين بعضهم البعض ، و في استمتاع آمن بملكياتهم و أمن أكثر في مقابل ما ليس كذلك . و هذا العدد غير المتعين - من الناس قد يفعلون ذلك لأنهم لا يهددون حرية الباقين حيث يتكون كما هم في حرية من وضع الطبيعة . و عندما يتفق أي عدد من الناس على إقامة مجتمع واحد أو حكومة ، فهم هنا يسهمون في عمل هيئة سياسية في الحال يكون للأغلبية فيها الحق في التصرف و استخلاص الباقي " (لوك ١٦٨٩ ، فقرة ٩٥)

و تأخذ تلك الهيئة السياسية "المشتملة على الرأي" في اعتبارها حقوق الإنسان على أنها ملكية غير دخيلة لجميع الأفراد في كل العالم ، لأنها لهم لكونهم ببساطة من البشر .

فلذا مما لا يدعو للدهشة أن التمايز الموجه حاليا لحقوق الإنسان بواسطة حكوماتنا و وسائل إعلامنا ينظر إليه بواسطة العديد منا في الغرب كمصدر تأكيد لحالتنا المتحضرة إذ ليس فقط أننا نفترض أن ترتيباتنا الاجتماعية تعد إرهابا تاريخيا و أننا لتقدير مثل هذه الحقوق و إنما أيضا نحن نظهر اهتماما عظيما و اعتبارا كبيرا لحقوق الإنسان للآخرين الذين يفترض أنهم أقل حظا منا . لذا فأنا سعيد أن حكوماتنا وبخاصة منظمات المجتمع المدني " المؤسسات غير الحكومية" التي تشن حملات لا تنتهي من أجل هذه القضية العادلة سواء في داخل وطن أو في البلدان البعيدة .

و في المقابل أعلن جيريمي بنتام "و هو واحد من مؤسسي الوضعية القانونية" ذات مرة علنا أن الحقوق الطبيعية هي "هراء" متفاخر . و الكثير مما سيأتي سيعتمد على خط اجتماعي من النقاش قد تم استخدامه عامة لتبرير أقوال بنتام شبه المستبعدة لمعنى أي حديث في حقوق الإنسان . و هنا على أية حال سنستخدم نقاشنا هذا لتوفير قاعدة للدفاع عن حقوق الإنسان . و ما يتلو ذلك قد نصفه كدفاع ارتيادي لحقوق الإنسان . و بما يلائم ذلك سوف أبدأ بسؤال ارتيابي : (لو كانت حقوق الإنسان متصلة بشكل عام في إنسانيتنا ، لماذا تظل قابلة للجدال ، خاصة بين المفكرين من اليسار في عديد من دول العالم النامية ؟) و الإجابة الأكثر وضوحا حاليا قد تكون بالإشارة إلى ما يعده الكثيرون الارتباط بين الحظ بين حقوق الإنسان و بين (تحالف الإرادة) الذي يحتل العراق الآن ، و هو تحالف يسعى لانزال قوات عسكرية هائلة - حرفيا - لهذا يضحى بشكل متعمد بآلاف غير معدودة من حياة الأبرياء "مجازا" في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان لنفس هؤلاء الأبرياء لأنهم يعيشون في مجموعة من الدول سيئة الحكم رغم كونها فائقة الانتقاء . و جمع مساندة فكرة الخاصية المتميزة للحرية الإنسانية بتلك المذبحة و التعذيب و الإهانة للأبرياء ينتج استنكارا هائلا لدى معظم العقول و ليس فقط في عقول المثقفين ذوي الحساسية الخاصة . و الأكثر من ذلك فإن مثل هذا الاستنكار - حتى لو لم يكن عنيفا -

فقد ميز ما أصبح يعرف باسم مشروع "حقوق الإنسان" منذ بداياته عام ١٩٤٨ عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) ، في هذه اللحظة قامت العديد من الدول خاصة الاتحاد السوفيتي بالامتناع عن التصويت لصالح ذلك الإعلان ، لأنهم شعروا أن فكرة الإنسانية العامة قد تم السطو عليها بواسطة دعاة أيولوجية خاصة هم بالتحديد أصحاب "الفردية البرجوازية" ، منذ ذلك الوقت فقد اكتشفت الشعوب غير البيضاء ، والنساء ، والأقليات الجنسية ، والبلدان النامية ، والثقافات غير الغربية أنها قد أقصيت عن مفهوم حقوق الإنسان الخاص بمجتمع الإنسانية العامة أو شعروا بذلك . وفي كل تلك الحالات فإن الأطراف المستبعدة قد لجأت للفعل السياسي كمحاولة لقلب عملية إقصائهم . وأحيانا كانوا ينجحون ولكن في الأغلب كانوا غير ذلك وقد استبعدت شكاواهم من الإقصاء نمطيا بتبرير أنها لا أساس لها مبدئيا على الأقل . وعلى أية حال فإن معظم الأطراف الشاكية قد استجابت بالإصرار على أن هذا الاستبعاد يضاعف ببساطة انتهاكات حقوق الإنسان التي يشكون من إهمالها . فكيف يمكن إذا أن تستثار حقوق الإنسان في كلا من نقض وإدانة مثل تلك الاقصاءات ؟ وكيف يمكن لحقوق الإنسان أن توفر أسسا من ممارسة القوة ونقضها ؟ وكمحصلة لتاريخ الرفض المتكرر والصراع السياسي أصبح واضحا بالتدريج أن قضايا من مثل ما نعهده حقوقا للإنسان أن عالمية المسيرة الحالية للحقوق وكذلك فكرة الإنسانية العامة ، لم تعد مسألة جدال فكري فقط ولكنها مسائل تهم السلطة ، ولا تهم الفلسفة والقانون فقط ولكنها مسائل تهم البنية الاجتماعية والسياسات . وهكذا فالسبب العميق للطبيعة الجدلية لحقوق الإنسان في أنها ليست سيئة الحظ بهذا القدر من الحتمية هو أن أية أنظمة للحقوق سواء كانت دولية أو قومية قد ينظر إليها الآن على أنها مؤشر للتخلص من القوة في المجالات القانونية المتصلة بها وبناءا عليه من خلال قراءة اجتماعية فإن نصوص حقوق الإنسان بعناوينها ومحتوياتها و ما تقتصر عليه وتشمله ، تخبرنا ليس فقط عن تحميه ضد ماذا ولكنها كذلك تخبرنا عن

نوع البشر ومظاهر العلاقات الاجتماعية التي تقدرها الهيئات الحكومية "أولا
تقدرها" والمسئولة عن بناء و تثبيت و تدعيم النظام.

و رغم أنني أعتقد في دقة هذا الفهم البديل لطبيعة أنظمة الحقوق الإنسانية ، وأن الهيكل
الأساسي للنص الحالي قد بني على أساس هذه الدقة ، إلا أنه تطور يحمل أخطارا معينة .
و الأخص بالخطورة - فيما أعتقد - هو الافتراض الذي يتلقاه المرء بصورة متزايدة من
أولئك الذين يغضبهم العديد من مظاهر النفاق التي كانت و مازالت جزءا من أفكار حقوق
الإنسان و ممارستها و بالتحديد سياسات بنيت على رؤيا تفاؤلية لطبيعة الإنسان قد تكون
في قدرتها على حماية الأفراد بدلا من القانون طالما أن القانون قد بني على رؤيا تشاؤمية
التي تستدعي غالبا مفهوم الضحية "بأديوه ٢٠٠١" و بالنسبة لتفكيري لا أرى أن ذلك هو
الوضع الأمثل . رغم أنه حقيقة أن مثل تلك السياسات في الماضي أحيانا قد وفرت وسيلة
فعالة لإنهاء مظاهر النفاق تلك ، و كانت كذلك سببا في العديد من الانتهاكات المرفوضة أو
المهملة التي أعطت د دفعة لاتهامات النفاق أولا . و ذلك لأن المشروعات السياسية المتفائلة
قد مالت إلى رفض أية ضغوط أخلاقية مؤدية إلى نتيجة أن متابعة الخير قد تحولت
بسهولة إلى سيطرة الشر . فربما يوجد القانون بالفعل حيث تكمن مظاهر النفاق بصورة
عميقة ، لذا فما أشير إليه على أنه "مغالطة حقوق الإنسان" ليس فقط أن القانون - في
صورة "حكم القانون" - قد اكتسب دوره المتزايد حاليا في الحياة الاجتماعية للغرب
كوسيلة لكل من كبش و تسهيل الأفعال السياسية خاصة أفعال الدولة ، و لكن في هذا
الشكل يعد نشاطا محددا للذات أيضا باعتباره قيда للحكم بالإضافة إلى كونه تنفيذا له .
و هكذا لو أن طموحات المجتمع قد أوكلت بسرعة و بصورة منطقية للقانون ، فإنها قد
تميل لانتاج و حوش "طاغية" بدلا من أن تظل تلك الطموحات مجرد أهداف للحسابات
السياسية . و كما يؤكد النقاد بالفعل ، يكمن الخطر الرئيسي في استبداد أي شيء لقوة
القانون باعتباره أن لا شيء سيحدث على الإطلاق .

في بلد كبريطانيا هناك ملايين من الأحداث القانونية تمر كل يوم مقروحة فيما بين محاذير الطريق ، و الاعتقالات ، و الإفلاس ، و توقيع العقود و مبيعات الملكية ، و حتى السجون و لكن إدراك المرء بتمايز تلك الأمور يختص بدرجة كبيرة ما أن يتذكر مليارات الأحداث الاجتماعية الأخرى التي تقع كل يوم و لا تخضع للتدخل القانوني . و إن الاختلال النسبي بين حقوق الإنسان المتعلقة بالأحداث القانونية و بالأحداث الاجتماعية ذات المحتوى الممكن من حقوق الإنسان يعد كبيرا في جميع الاحتمالات ، طالما أن حقوق الإنسان لا تميل إلى أن تكون سابقة الالتزام سواء بواسطة مؤسسات متخصصة (كما في حالة القانون الجنائي) أو من خلال مستلزمات و متطلبات لاتباع أشكال محددة قانونا من السلوك (كما في حالة القانون المدني) و بدلا من ذلك تميل حقوق الإنسان — حيثما يتم الالتزام بها كلية — إلى أن تطبق بصورة متفاعلة على أساس شكاوي الضحايا و الأكثر من ذلك في علاقتها بمدى ضئيل من التفاعلات الاجتماعية فقط - و تميل حقوق الإنسان إلى أن تطبق بشكل قانوني فقط على صور الحياة الاجتماعية المتطرفة و هذا يفترض أن ليست كل النظم القانونية مما يجب هجره و لكن تلك السياسات القانونية الملزمة يجب أن تأخذ في حسابها اعتبارين متعلقين بالموضوع و لهما أصول اجتماعية :-

أولا - أن فرضها يعتمد أساسا على الاحترام العادي للحياة اليومية أو قهرها خاصة بالنظر إلى العلاقات بين المواطنين و ممثلي الدولة . و هذا يشير إلى أن معظم استراتيجيات الفرد / الالتزام سوف تكون وقائية و لكنها تظل عوامل وسيطة تشريعية و قانونيا تواكب أسباب الانتهاكات بالإضافة إلى معاقبة المنتهكين .

ثانيا - لكي يكون فرض حقوق الإنسان فعالا لا يجب أن يندمج في القانون الجنائي و المدني فقط ، و لكن يجب أن يحرك — و هو الأكثر أهمية — عناصر الدعم و / أو عمليات التأييد الموجودة في النظم الاجتماعية في الحياة اليومية .

و باختصار إنها استحالة التواجد الشائع للقانون بالإضافة إلى فطرة كبح الذات لذلك القانون وهذا يعني كلا الأمرين ، أن القانون آمن اجتماعيا أو على الأقل أكثر أمناً من السياسات ، وأن تداخلات حقوق الإنسان يجب أن تعلن اجتماعيا و محليا بالإضافة إلى كونها وقائية و ارتدادية ، ذلك لو كان لها أي تأثير مميز . و لسوء الحظ فإن نظام حقوق الإنسان العالمي الحالي لم تتم إقامته على هذا الأساس و ذلك يجعله بعيدا عن أن يكون كامل الفعالية .

وهكذا و بصورة موازية لما يتوقعه المرء لما أعتبره أنا (علم الوضوح) . فإن الرؤيا الاجتماعية الأكثر شمولاً بالنظر إلى حقوق الإنسان هي البنيان الكلي و المضمون العام للعلاقات الاجتماعية ، و أن القانون و الهيئات السياسية قد تلعب أدواراً هامة ولكنها مختلفة في ضمان و تحسين احترام حقوق الإنسان . و يقوم البناء الكلي و المضمون الاجتماعي للعلاقات بتحديد و فرض طموحات أساسية بالنظر إلى ما هو مقبول و غير مقبول من السلوك ، و القانون يوفر وسائل آمنة نسبياً و قوية لفرض تلك الطموحات طالما كان يحرك و يركز قوة الدولة بطريقة منضبطة حيثما توجد صعوبات خاصة ، و تقوم الهيئات السياسية بتوفير أهم الوسائل المباشرة في إحداث التغيير في كلا الطموحات الاجتماعية و إستراتيجيات الإلزام . و يقال أن تلك الأجواء المختلفة من الحياة الاجتماعية لا تعد بآية معايير جزر منعزلة محكمة الإغلاق وإنما هي تشبه على الأغلب "الصناديق الصينية" أو علاقات المنظور عند (م.ك.أشر) ذلك لأنها توجد الواحدة داخل الأخرى . و هكذا فهي متصلة داخليا بطرق معقدة و عديدة مما يعني أن النتائج أحيانا ما تكون غير متوقعة أو غير مطلوبة باعتبارها غير مقصودة . و في هذا النص الرئيسي سوف أفترض أنه تاريخيا كان الجو العام لهذا التداخل غير مرغوب بوجه عام و هو عملية متزامنة بوضوح تتوسط الخطاب الأيدلوجي و قد لا تعد آية مهمة مستقبلية لعلم الاجتماع في حقوق الإنسان قادرة ببساطة على مواصلة العمل الأركيولوجي "الأثري" المتعلق بتك

العمليات التي تناولناها هنا و إنما كذلك لانتاج فهم تفصيلي كاف لها لجعل تلك العمليات أكثر قابلية للاستخدام العقلي لصالح تحسين وسائل حماية حقوق الإنسان ، و هكذا بالرغم من أن معظم ما سيأتي سيكون ذا نغمة إرتيائية إلا أن هدي ليس إهمال حقوق الإنسان و لكن المساهمة في إعادة بناءها .

موجز المناقشة :

إن ما يجب تقديمه هنا هو عرض مبسط بشدة للبحث أثناء تطويره مما يتيح مقدمة تمهيدية لعلم اجتماع عام خاص بحقوق الإنسان ، الجزء الأول يحدد صعود و تنوع و حدود خطاب حقوق الإنسان ، و هو يتكون من ستة فصول ، الفصل الأول يفترض أن و يشرح لماذا ، يجب أن يكون الشكل البلاغي الذي يلخص و يشكل طريقة تفكيرنا في حقوق الإنسان أن يتغير من كونها ذات طبيعة مستمدة من "العقد الاجتماعي" ، و التي توحى بأنها اتفاق تم بحرية و بكامل الرضا ، إلى كونها نابعة من التضحية الإنسانية التي توحى بخطاب ذي حدين يهدد قدسية الإنسان في نفس الوقت الذي يؤكدها . و الفصل الثاني يقدم عرضا للأدبيات الاجتماعية الكلاسيكية و الحالية المتعلقة مباشرة بفهم تلك الحقوق . و الفصل الثالث يحدد التطور العملي و الفكري ، بالإضافة إلى الثوابت الاجتماعية من فكرة الحق القانوني في روما القديمة حتى بدايات القرن التاسع عشر ، مركزين على الحالات الإنجليزية و الأمريكية . مع إعطاء انتباه خاص لتعيين ما هو حق بالضبط و

كيف تفردت حقوق معينة لتصبح "حريات" و شكلت حالة خاصة باعتبارها حقوقا طبيعية

• و الفصل الرابع يعود باختصار إلى الأدبيات الاجتماعية ، خصوصا أعمال بارنجتون مور ، لكي نقدم محتوى بنيويا اجتماعيا و مقارنا من أجل مزيد من الفحص للحالات المدروسة التي ستتلو ذلك • و الفصل الخامس يواصل قصة خطاب هذه الحقوق في الولايات المتحدة و إنجلترا موليا اهتماما خاصا لتغييرات القيمة المتبادلة بواسطة الذاتية الفردية و التطبيق القانوني لهذا عبر إطار حكومي معروف باسم "حكم القانون" • الفصل السادس يحدد تطورات يابانية من عصر النهضة اليابانية "الاسترداد الميجي" من سنوات ١٨٦٨ حتى بداية الحرب العالمية الثانية ، و لم تمتد — بصورة واضحة — في أي من تلك الحالات مزايا فرض هذه الحقوق إلى عديمي الملكية الذين أصبحوا خاضعين لحكم القانون المبني على أساس الملكية الخاصة و / أو الحق الأبوي و في إطار خمس فصول تالية يقوم الجزء الثاني بتحديد و مناقشة تطور خطاب حقوق الإنسان المعاصر و إعادة اكتشاف و إحياء تبادلية القيم في محتوى كل من الاختلافات في التواصل الاجتماعي و نظام الحقوق ، و العملية المتواصلة للعولة • و الفصل السابع يحدد إعادة إحياء خطاب الحقوق في بدايات القرن العشرين في الولايات المتحدة و شرح كيف أدى ذلك إلى إمكانية قيام الرئيس روزفلت

بابتكار خطاب حقوق الإنسان عام ١٩٤١ حيث سمي أولاً إلى إعداد مواطنيه للقيام بمشاركتهم في الحرب ضد الفاشية ثم فيما بعد لتأسيس الأمم المتحدة . و الفصل الثامن يخبرنا بقصة تطور خطاب الحقوق الإنسانية في الولايات المتحدة لما بعد الحرب ، في حين أن الفصل التاسع يطرح نفس الفكرة للأمم المتحدة مستظهرا صور التشابه بين الخطاب العالمي و الخطاب الأمريكي . و يعود الفصل العاشر إلى الرواية اليابانية لكي يوضح الارتباط المتصل للاختلافات الاجتماعية بفهم الاحتمالات و التطورات التي تعرقل حاليا - أو لحسن الحظ كما يحدث - مشروع حقوق الإنسان ، أما الفصل الحادي عشر فيبدأ بتحديد المقاومة الموجهة نحو إشكالية عدم المساواة الاجتماعية و الاقتصادية ، و لهذا تتوجه أيضا نحو توسيع أجواء التبادلية التي كانت مقدمة بواسطة النقاش الفلسفي الوضعي المتعلق بحقوق الإنسان في الغرب خلال الأحقاب الثلاثة لما بعد الحرب . ثم ينتقل لوصف التحديات الخمسة الرئيسية لعمليات الاستقصاء خارج دائرة التبادل الراسخة حاليا في خطاب حقوق الإنسان المعاصرة ، و هذه التحديات التي قوتها العولة بصورة متزايدة - قد أضافت مطلبا لما أسميه (الكونية الجديدة) . و ينتهي الفصل بإيضاح كيف أن الاستجابة الإيجابية لتلك التحديات قد حولت التوجه الاجتماعي لحقوق الإنسان من

الشك إلى التمسك • وكما تم التمثيل له بواسطة إعادة ابتكار مبدأ "التبادلية" لكي يوجد في كتابات علماء الاجتماع المعاصرين • و محصلة هذه الدراسة ككل تعود إلى القضايا التي أبرزتها الطبيعة المتناقضة لحقوق الإنسان في محتوى الصعوبات والفرص التي خلقتها العولة والتاريخ الماضي لخطاب الحقوق •